A/47/L.44
9 December 1992
ARABIC

UN Doc. No. 34

الجمعية العامة



Original Copy

الدورة السابعة والأربعون
البند ٣٣ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا

بنن ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ،
زامبيا ، زمبابوي ، فانواتو ، موريتانيا ، ناميبيا : مشروع قرار

التعاون العسكري وغيره من التعاون مع جنوب إفريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الإفريقي^(١) وإلى
قراراتها ١٧٦/٤٥ باء وجيم المؤرخين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٧٩/٤٦ باء وجيم المؤرخين
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، فضلا عن قرارات مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة والتعاون العسكري
مع جنوب إفريقيا ،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري^(٢) وتقرير لجنة مجلس الأمن
المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة جنوب
إفريقيا عن الأنشطة التي اضطاعت بها خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٨٠^(٣) ،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما أبداه مجلس الأمن من عزم وفعالية في تناوله للمسائل المتعلقة بحفظ
السلم والأمن الدوليين ،

(١) القرار دإ-١٦/١ ، المرفق .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والأربعون . الملحق رقم ٢٢

. (A/47/22)

. S/21015 (٣)

وإذ تلاحظ أن آلية رصد وإنفاذ الجزاءات الإلزامية التي فرضها مجلس الأمن على جنوب إفريقيا في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ سوف تستفيده إذا زيد تعزيزها ،

وإذ تكرر التأكيد على أن التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الالزمي المفروض على جنوب إفريقيا عنصر أساسي في العمل الدولي للقضاء على الفصل العنصري ،

واقتنياعا منها بأن الجزاءات وغيرها من التدابير التقييدية كان لها أثر هام على التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا وبأن الممارسة المرحلية للضغط المناسب لاتزال أداة فعالة وضرورية في عملية وضع نهاية سلمية للنصل العنصري ،

وإذ تحيط علما بتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ والمتعلق بالتفتيش على المنشآت النووية لجنوب إفريقيا بموجب اتفاقها للخدمات^(٤) ،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار انتهاكات حظر الأسلحة الالزمي ، لا سيما من جانب البلدان التي مازالت تتاجر سرا في الأسلحة مع جنوب إفريقيا ،

وإذ تعرب عن القلق لأن علاقات جنوب إفريقيا العسكرية الخارجية مستمرة بلا هوادة ، وبخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية ، لا سيما في إنتاج واختبار القذائف ، حسب ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،

وإذ يساورها شديد القلق للممارسة التي درج فيها بعض الدول المنتجة للنفط بمبادلة النفط بأسلحة من جنوب إفريقيا ،

١ - تعرب عن استيائها من أعمال الدول التي تواصل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، انتهاك حظر الأسلحة الالزمي والتعاون مع جنوب إفريقيا في الميدانين العسكري والتكنولوجي وميداني الاستخبارات والتكنولوجيا ، وتطلب إلى هذه الدول أن تنهي على الفور أي أعمال غير قانونية وأن تبني بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) :

(٤) A/47/533 ، المرفق الثاني .

٢ - تحت جميع الدول على أن تصدر تشريعا صارما فيما يتعلق بإنتهاز حظر الأسلحة وأن تمنع إمداد جنوب إفريقيا بالمنتجات النووية والعسكرية ، فضلا عن معدات الحاسوب والاتصالات ، والمهارات والخدمات التكنولوجية ، بما في ذلك الاستخبارات العسكرية ، التي يقصد منها الاستخدام من جانب الوكالات العسكرية ووكالات الشرطة والأمن في ذلك البلد ، إلى أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة ويتم تنصيب حكومة ديمقراطية :

٣ - تحت مجلس الأمن على النظر في اتخاذ خطوات فورية لضمان التنفيذ الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضه المجلس في قراريه ٤١٨ (١٩٧٧) و ٥٥٨ (١٩٨٤) المؤرخ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، والقيام برصده على نحو فعال ، وعلى تنفيذ توصيات اللجنة المنشأة بموجب قرار المجلس ٤٢١ (١٩٧٧) بشأن اتخاذ تدابير مناسبة ردا على انتهاكات الحظر اللازمي للأسلحة ، وتقديم معلومات بصورة منتظمة إلى الأمين العام لتوزيعها على عموم الدول الأعضاء :

٤ - تطلب إلى جميع الدول أن تبقي التدابير المالية القائمة وتحث ، بوجه خاص ، الحكومات والمؤسسات المالية الخاصة ، فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على عدم تقديم قروض وائتمانات جديدة لجنوب إفريقيا ، سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص ،ريثما يتم التوصل إلى اتفاق على دستور ديمقراطي لا عنصري أو ريثما تقدم توصيات محددة بشأن هذا الأمر من السلطات الانتقالية التي ينشئها المؤتمر المعنى بإقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية :

٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إبقاء مسألة التعاون العسكري والنووي مع جنوب إفريقيا قيد الاستعراض المستمر وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حسب الاقتضاء .